



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية  
Iraqi Journal For  
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

## Measuring and analyzing the Impact of some Macroeconomic Variables and Political Stability on Economic Growth: An Applied Study on the Iraqi Economy for the Period(2004–2023)

قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2023)

أ.م.د. لقمان عثمان عمر

Luqman Othman Omar

luqman.omer@su.edu.krd

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة صلاح الدين اربيل

### Abstract

The study of economic growth represents a fundamental pillar in understanding the pathways to improving living standards and achieving sustainable development, particularly when analyzing the impact of macroeconomic variables and political stability. The Iraqi economy witnessed sharp fluctuations in growth during the period (2004–2023) due to the interplay of economic factors and political unrest. This period highlights the influence of political transformations and global oil prices on economic performance and overall stability. This research aims to measure and analyze the impact of a set of macroeconomic variables-namely, broad money supply (M2), nominal exchange rate, inflation rate, interest rate, net trade balance, and net public budget-alongside political stability on economic growth in Iraq over the period 2004-2023. The study adopts an analytical and econometric approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. Among the key findings: a positive and statistically significant relationship was identified between economic growth and each of the following variables-broad money supply, nominal exchange rate, net trade balance, and political stability. Conversely, a negative and significant relationship was found with the inflation rate, interest rate, and net public budget. The study concludes with several recommendations, most notably: achieving sustainable economic growth in Iraq requires an integrated policy package that includes expanding money supply, encouraging investment within a disciplined monetary framework, improving budget efficiency by directing spending toward growth-enhancing sectors, supporting exports and economic diversification, and strengthening political stability through good governance and anti-corruption efforts to ensure a stable and investment-friendly economic environment.

**Keywords:** Economic Variables, Political Stability, Economic Growth.

### المستخلص

تعتبر دراسة النمو الاقتصادي محورياً أساسياً في فهم سبل تحسين المعيشة وتحقيق التنمية، لا سيما عند تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي. وقد شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004–2023) تقلبات حادة في النمو نتيجة لتداخل العوامل الاقتصادية والاضطرابات السياسية. وتبرز هذه المرحلة تأثير التحولات السياسية وأسعار النفط على الأداء الاقتصادي والاستقرار العام، ويهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: (عرض النقد بالمعنى الواسع

سعر الصرف الاسمي، معدل التضخم، سعر الفائدة، صافي الميزان التجاري، صافي الموازنة العامة) والاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2023)، بالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL)، وأوضحت أبرز الاستنتاجات: وجود علاقة طردية ومعنوية بين عرض النقد بالمعنى الواسع، سعر الصرف الاسمي، صافي الميزان التجاري، والاستقرار السياسي مع النمو الاقتصادي، بالمقابل كانت العلاقة عكسية ومعنوية بين معدل التضخم، سعر الفائدة، وصافي الموازنة العامة مع النمو الاقتصادي، ومن أهم المقترحات: يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق اتباع حزمة سياسات متكاملة تشمل توسيع عرض النقد وتحفيز الاستثمار ضمن إطار نقدي منضبط، وتحسين كفاءة الموازنة العامة وتوجيه الإنفاق نحو النمو الاقتصادي، مع دعم الصادرات وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الاستقرار السياسي عبر الحكم الرشيد ومكافحة الفساد لضمان بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة.

**الكلمات المفتاحية: المتغيرات الاقتصادية، الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي.**

## المقدمة

تعتبر دراسة النمو الاقتصادي من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية نظراً لما لها من دور حاسم في تحسين مستويات المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة. ويشكل فهم العوامل المؤثرة في هذا النمو، ولا سيما المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي، خطوة جوهرية نحو صياغة سياسات اقتصادية فعالة. كما أنّ الاقتصاد العراقي، بوصفه اقتصاداً ربيعياً يعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية، قد شهد خلال المدة (2004-2023) تقلبات حادة في معدلات النمو، نتيجة تداخل العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية، فضلاً عن تأثيرات الاضطرابات السياسية والأمنية. وتبرز هذه الفترة خصوصية كبيرة لكونها شهدت تحولات سياسية كبرى بعد عام (2003)، تراوحت بين محاولات بناء مؤسسات الدولة وتحديات الصراعات الطائفية، فضلاً عن تغيرات في أسعار النفط العالمية، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الأثر المباشر في النمو. كما أنّ درجة الاستقرار السياسي كانت متغيرة إلى حد بعيد، وهو ما انعكس على البيئة الاستثمارية والثقة الاقتصادية.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية هذا البحث في سعيه نحو فهم تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلى جانب الاستقرار السياسي، في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة مليئة بالتقلبات. كما يساهم في سد فجوة معرفية حول العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد والسياسة في بيئة اقتصادية ريفية. وتكمن أهميته أيضاً في تقديم تحليل كمي يساعد صانعي القرار على تبني سياسات أكثر كفاءة واستدامة

**مشكلة البحث:** منذ سنة 2004، والاقتصاد العراقي يواجه تحديات بنيوية، أبرزها الاختلالات الهيكلية والاعتماد المفرط على النفط، مما جعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. كما أسهم ضعف التنويع الاقتصادي، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي والأمني، في تعميق أزماته وإضعاف ثقة المستثمرين، ما أدى إلى تراجع الاستثمارات والنمو الاقتصادي. ورغم الجهود الحكومية المبذولة لتحقيق الاستقرار، بقيت النتائج محدودة، الأمر الذي يبرز أهمية دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي في تفسير اتجاهات النمو الاقتصادي خلال المدة (2004-2023). في ضوء ذلك يمكن طرح التساؤل الآتي: ما مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي؟ وكيف يمكن فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والسياسية المدروسة مع النمو الاقتصادي؟

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى:

1. قياس وتحليل أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: (عرض النقد بالمعنى الواسع، سعر الصرف الاسمي، معدل التضخم، سعر الفائدة، صافي الميزان التجاري، صافي الموازنة العامة) والاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2023).
2. فهم طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات والنمو الاقتصادي، لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. كما يساعد صناع القرار في تحديد الأولويات الاقتصادية واتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية.

**فرضية البحث:** تتجسد فرضية البحث في الآتي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية المدروسة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2023).

2. يتأثر النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2004-2023 بجملة من العوامل الاقتصادية الكلية والسياسية، إذ تؤدي التغيرات في عرض النقد بالمعنى الواسع، وسعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم، وسعر الفائدة، وصافي الميزان التجاري، وصافي الموازنة العامة، إلى جانب مستوى الاستقرار السياسي، إلى تحفيز أو إعاقة النمو الاقتصادي، تبعاً لاتجاه تأثير كل متغير ودرجة تفاعله مع بقية مكونات البيئة الاقتصادية الكلية.

**منهجية البحث:** للوصول إلى هدف البحث تم اعتماد المنهج التحليلي القياسي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة السببية والاتجاهات قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

**حدود البحث:** تشمل حدود البحث مكانياً العراق، أما زمانياً فتشمل المدة (2004-2023) أما بخصوص الحدود الموضوعية فتشمل متغيرات اقتصادية كلية مثل (عرض النقد بالمعنى الواسع، وسعر الصرف الاسمي، ومعدل التضخم، وسعر الفائدة، وصافي الميزان التجاري، وصافي الموازنة العامة) والاستقرار السياسي مع النمو الاقتصادي.

**هيكل البحث:** تم تقسيم البحث على مبحثين، يتناول المبحث الأول الاطار النظري للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي مع النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيتناول أثر المتغيرات الاقتصادية والسياسية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2023)، وقد ختم البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات وعرض لقائمة المصادر وملحق للبيانات الأولية للدراسة.

#### الدراسات السابقة:

1. **دراسة: Zhu: 2022** عنوان الدراسة: Research on the Relationship Between Inflation, GDP and Unemployment Rate، بحث منشور، المؤتمر الدولي للتكنولوجيا المالية وتحليل الأعمال، المملكة المتحدة، يهدف البحث الى: تحليل العلاقة السببية بين التضخم والنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في الولايات المتحدة من (2012-2022)، وتم الاعتماد على الأسلوب الكمي القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم والنتائج المحلي الإجمالي وتم عرض جملة من المقترحات منها: لا يمكن تعميم العلاقة بين متغيرات الدراسة على كل الدول.

2. **دراسة (حجي: 2023):** عنوان الدراسة: قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2022)، بحث منشور، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (79)، جامعة المستنصرية، يهدف البحث الى: بيان أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي، وتم الاعتماد على الاسلوب الكمي التطبيقي باستخدام الاسلوب القياسي، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: إن أثر معدل التضخم كان سلبياً على النمو الاقتصادي لأن التقلبات في المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة الدينار أثرت سلباً على القوة الشرائية والنمو الاقتصادي، وتم عرض جملة من المقترحات منها: العمل على تنمية القطاعات السلعية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة نظراً لما تمتلكه هذه القطاعات من دور مؤثر في توسيع قاعدة العرض السلعي لاسيما وأن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي يمثل المشكلة الاولى، فإذا ما حصل مثل هذا التركيز فإنه بلا ريب سيساهم في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

3. **دراسة (علي وعداي: 2023):** عنوان الدراسة: العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في العراق: مرتكزات الاصلاح الاقتصادي، بحث منشور، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد خاص، جامعة المستنصرية، يهدف البحث إلى: تحليل اتجاهات الميزانية العامة بجانبها الوارد والمنفوق والوقوف على المركز المالي للميزانية مع تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي، وتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي فضلاً عن استخدام التحليل الكمي، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: وجود علاقة مسايرة بين الموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي، فمسارات حركة الناتج المحلي الإجمالي مسايرة لحركة العجز والفائض نتيجة للطبيعة الربعية للاقتصاد

العراقي، وتم عرض جملة من المقترحات منها: ضرورة إتباع السياسة المالية توجه انتاجي يهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية.

**4. دراسة (Ademola et al: 2023):** عنوان الدراسة: Interest Rates and Real Economic Growth in Nigeria: Empirical Investigation from Autoregressive Distributed Lag Model، بحث منشور، المجلة الدولية للاقتصاد والمال والعلوم الإدارية المجلد (11)، العدد (6)، أئينا للنشر، هولندا، يهدف البحث إلى: تحليل العلاقة بين أسعار الفائدة والنتائج المحلي الإجمالي في نيجيريا، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي (ARDL)، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: إن أسعار السياسة النقدية والعرض النقدي ليست ذات أثر معنوي كبير على المدى الطويل، وإن ظهرت بعض التأثيرات في الأجل القصير، كما أنّ لسعر الفائدة وعرض النقد علاقة معنوية في الأجل الطويل، وتم عرض جملة من المقترحات منها: الحفاظ على أسعار فائدة مستقرة ومحفزة للاستثمار، عدم الاعتماد فقط على العرض النقدي على اعتباره أداة للنمو، بل التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

**5. دراسة (Bousari et al: 2023):** عنوان الدراسة: Impact of exchange rates and inflation on GDP: A data panel approach consistent with data from Iran, Iraq and Turkey، بحث منشور، المجلة الدولية للتحليل غير الخطي وتطبيقاته، المجلد (14) جامعة سمنان-إيران، يهدف البحث إلى: تحليل تأثير أسعار الصرف والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي خلال 2005-2020، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي (ARDL)، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: إنّ سعر الصرف ليس له تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي إلا أنّ للتضخم علاقة عكسية ومعنوية مع الناتج المحلي الإجمالي، وتم عرض جملة من المقترحات منها: ضرورة التحكم في السيولة لكبح التضخم.

**الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:** تتفرد الدراسة الحالية بشمولها لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى جانب المتغيرات السياسية، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة التي ركزت غالباً على متغير واحد أو اثنين أو ثلاث متغيرات. كما تميزت الدراسة بإدراج عامل الاستقرار السياسي واحداً من المؤثرات في النمو الاقتصادي، إضافة إلى تغطيتها لفترة زمنية أطول (2004-2023) وتحليلها لواقع الاقتصاد العراقي بشكل خاص باستخدام إطار تحليلي أكثر شمولاً وتكاملاً.

## المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي مع النمو الاقتصادي

### 1.1. عرض النقد

**1.1.1. تعريف عرض النقد:** عُرّف بأنه ( مجموعة من وسائل الدفع المتاحة للمجتمع خلال فترة زمنية معينة والتي تكون بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة (الحمداي وآخرون 2018: 2). وفيما يتعلق بعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) فيشمل: عرض النقود على أساس وسائل الدفع M1، الودائع الجارية وإخطار لدى البنوك التجارية، والودائع الجارية بصناديق التوفير وشهادات الإيداع الإيداع ذات الدخل الثابت التي تصدرها البنوك التجارية (احمد وعمر 2023: 161).

**2.1.1. أهمية عرض النقد:** يعتبر أحد العناصر الأساسية في الاقتصاد، إذ تستخدمه السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار وتحفيز النمو. فزيادة عرض النقد تعزز القدرة الشرائية والطلب الكلي مما يرفع الإنتاج والتوظيف والناتج المحلي الإجمالي، بينما يؤدي تقليصه إلى انكماش اقتصادي. كما يساهم في التحكم بالتضخم وأسعار الفائدة، حيث يؤدي ارتفاعه إلى خفض الفائدة وتشجيع الاستثمار، في حين يؤدي انخفاضه إلى رفع الفائدة وتقليل السيولة. لذلك، فإن إدارة عرض النقد بشكل متوازن ضرورية لتحقيق استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام (AlHarbi et al, 2024: 235).

**3.1.1. العلاقة بين عرض النقد والنمو الاقتصادي:** تعد العلاقة بين عرض النقد والنمو الاقتصادي من الركائز الأساسية في تحليل الاقتصاد الكلي. فزيادة عرض النقد تسهم في تحفيز الطلب الكلي من خلال تشجيع الإنفاق والاستهلاك، ما يدفع عجلة الإنتاج والنمو. في الفترات التي يعاني فيها الاقتصاد من ركود، تلجأ البنوك المركزية إلى توسيع عرض النقد عبر سياسات مثل خفض الفائدة أو التيسير الكمي. لكن هذا التأثير الإيجابي مشروط، إذ إن الإفراط في عرض النقد دون زيادة مقابلة في الإنتاج قد يؤدي إلى تضخم يضر بالنمو على المدى الطويل. لذا، فإن فعالية هذه العلاقة تعتمد على مدى كفاءة السياسات النقدية. تختلف آثار عرض النقد من دولة لأخرى فالدول النامية تستفيد غالباً بشكل أكبر بسبب الحاجة إلى تمويل النشاط الاقتصادي. في المقابل تكون العلاقة أضعف في الاقتصادات المتقدمة بسبب استقرار مؤسساتها المالية. من المهم أن ترافق زيادة عرض النقد إصلاحات هيكلية لضمان استدامة النمو (Inam, 2014: 150-151).

## 2.1. سعر الصرف

**1.2.1. تعريف سعر الصرف:** يعبر عن عدد الوحدات من عملة معينة لازمة لشراء وحدة واحدة من عملة أخرى، وقد يسمى بسعر الصرف الأجنبي أو سعر الصرف المحلي (ابراهيم والجابري 2024: 199-198). ويعرف بأنه سعر عملة مقومة بعملة أخرى، حيث أن إحدى العملتين هي سلعة والأخرى هي النقد الذي يقيس تلك السلعة (Alshukri and Ali, 2022: 503). أو عبارة عن النسبة بين عملتين في وقت محدد. (Majeed, 2022: 185)

**2.2.1. أهمية سعر الصرف:** تكمن أهمية سعر الصرف في الطريقة التي يُحدّد بها على ضوء التغيرات المستقبلية من خلال معرفة الآثار التي تتسبب في تغييره سواء كانت على الأمد القصير أو الطويل، كما هو معروف فإن سعر الصرف يسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، فيكون التوازن الداخلي عن طريق استقرار الأسعار والأجور والتشغيل الكامل، أما على التوازن الخارجي فيتمثل بتوازن الميزان التجاري أي التوازن بين الصادرات والاستيرادات، أي أنّ سعر الصرف يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة، وكذلك تظهر أهمية سعر الصرف في تحقيق استقرار سعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى (صبيحي وعواد، 2023: 212-213).

**3.2.1. العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي:** العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي علاقة مركبة تتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية. بشكل عام، يؤثر سعر الصرف على النشاط الاقتصادي من خلال قنوات التجارة والاستثمار والتضخم. انخفاض سعر الصرف قد يعزز الصادرات ويحفز الإنتاج المحلي، مما يدعم النمو الاقتصادي، لكنه في الوقت ذاته قد يرفع تكاليف الاستيراد ويؤدي إلى ضغوط تضخمية. في المقابل، فإن ارتفاع سعر الصرف يحسن القوة الشرائية للاستيرادات ويسهم في خفض التضخم، لكنه قد يضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، مما يحد من مساهمة الصادرات في النمو. بالتالي العلاقة بين سعر الصرف والنمو ليست خطية، بل تعتمد على هيكل الاقتصاد، ومرونة القطاع التصديري، وفعالية السياسات الاقتصادية المصاحبة. الحفاظ على استقرار نسبي في سعر الصرف يعد من العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز الثقة وجذب الاستثمارات (Chikwira and Jahed, 2024: 3-4)

## 3.1. التضخم

**1.3.1. تعريف التضخم:** هو الارتفاع العام والمستمر في الأسعار، وهذا أبسط تعريفات التضخم ولكنه مهم، حيث يتضمن شرطان لتطبيق التعريف أن يكون ارتفاع الأسعار عام، أي في كل السلع والخدمات بدون أن يكون متساوي في كل السلع ولكن الاتجاه العام يكون في شكل متصاعد وأن يكون مستمر وليس مؤقت (أبو خطوة وابو خزام، 2023: 223)، ويتميز بارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات داخل الدولة، مصحوباً بانخفاض في قيمة النقود وانخفاض في قدرتها الشرائية (Islam, 2013: 300).

**2.3.1. أهمية التضخم:** يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تظهر من خلال التغير المستمر في المستوى العام للأسعار، ويرتبط بحركة النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تحفيز الإنتاج والاستثمار. ويساعد التضخم المعتدل على تقليل عبء الديون من خلال خفض قيمتها الحقيقية، كما يسهم في إعادة توزيع الدخل لصالح المدينين. ومع ذلك، يجب

الحفاظ على التضخم ضمن مستويات آمنة، إذ إنّ ارتفاعه بشكل كبير يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية وإلى عدم الاستقرار، بينما انخفاضه قد يتسبب في حدوث انكماش وضعف في الطلب. لذلك، فإنّ وجود معدل تضخم معتدل يعدّ ضرورياً لدعم النمو الاقتصادي المستدام مع أهمية ضبطه من خلال سياسات مناسبة (Maiga, 2024: 80).

**3.3.1. العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي:** تعد العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي من القضايا المهمة في علم الاقتصاد، والتي اختلفت الآراء حولها. فيرى بعض الاقتصاديين أنّ التضخم المعتدل يعكس نشاطاً اقتصادياً صحياً، بينما يعده آخرون مؤشراً على اختلال اقتصادي إذا ارتفع بشكل مفرط. فالتضخم المنخفض قد يشجع النمو من خلال تعزيز الطلب، في حين أنّ التضخم المرتفع يضعف القوة الشرائية ويثبط الاستثمار. وتشير النماذج النظرية مثل منحني فيليبس إلى علاقة عكسية قصيرة المدى بين التضخم والبطالة، مما قد يؤثر إيجابياً على النمو مؤقتاً، ومع مرور الوقت تزول هذه العلاقة ويتأقلم الاقتصاد. وفي الدول النامية، يرتبط التضخم غالباً بعجز الميزانية وضعف السياسات النقدية، مما يجعله أكثر ضرراً على النمو، بينما تتمكن الاقتصادات المتقدمة من ضبط التضخم بفعالية أكبر. لذلك، فإنّ التضخم ليس سلبياً أو إيجابياً بذاته، بل يعتمد تأثيره على مستوياته وكيفية إدارته، فعند تجاوز حدوده الآمنة يصبح عاملاً مثبطاً للنمو الاقتصادي (Ekinci et al, 2020: 8).

#### 4.1. سعر الفائدة

**1.4.1. تعريف سعر الفائدة:** يعرف سعر الفائدة بأنه جزءاً من التكلفة النسبية للمستثمرين فعندما ترتفع أسعار الفائدة ينخفض الطلب على النقود و ترتفع تكاليف الصناعات المحلية و الأسعار وتنخفض درجة المنافسة مما يؤثر على الدخل والاستهلاك (Dahlquist, and Knight, 2022: 86). كما يُعرّف سعر الفائدة على أنّه الثمن الذي يدفعه المقرض إلى المقرض مقابل استخدام الأموال خلال فترة زمنية معينة (Hendika and Setyowati, 2022: 49).

**2.4.1. أهمية سعر الفائدة:** يساهم سعر الفائدة بالتأثير في القطاع الاقتصادي بشكل كامل من خلال تحقيق الأمور الآتية: السعي نحو استقطاب الادخار من الوحدات المالية الفائضة بهدف ادخارها ضمن وحدات العجز لتحقيق النمو الاقتصادي وضمان تحقيق توازن كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة، والاهتمام بالتأثير في كل من حجم الاستثمار والادخار لأنّهما من الأدوات المهمة في السياسة النقدية، السعي إلى التأثير في التدفقات المالية الدولية حيث يُشجع ارتفاع سعر الفائدة بدولة ما إلى انتقال المال لها والعكس صحيح، الاهتمام بتوجيه اقتصاد الدولة بناءً على السياسة المخططة له ووفقاً للحالة الاقتصادية السائدة (حسين، 2017: 177).

**3.4.1. العلاقة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي:** تعتبر العلاقة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي من أهم العلاقات في الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية. فعندما يكون سعر الفائدة منخفضاً، يشجع ذلك الأفراد والشركات على الاقتراض لزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتوسيع النشاط الاقتصادي، خاصة في الأجل القصير. بالمقابل يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض، مما يقلل الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وبالتالي يبطئ من وتيرة النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإنّ هذه العلاقة ليست دائماً خطية، إذ قد يؤدي استمرار أسعار الفائدة المنخفضة لفترات طويلة إلى مخاطر مثل تكوين فقاعات في أسعار الأصول كالعقارات والأسهم، أو ارتفاع معدلات التضخم. من جهة أخرى، وتستخدم السلطات النقدية رفع أسعار الفائدة أداة لضبط التضخم والحفاظ على استقرار الاقتصاد، وهو ما يدعم النمو المستدام على المدى الطويل. بالتالي، يمثل سعر الفائدة أداة مركزية في السياسة النقدية تساهم في تحقيق التوازن بين تحفيز النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار، مما يعزز بيئة اقتصادية صحية ومستقرة (Ademola et al, 2023: 302).

#### 5.1. صافي الميزان التجاري

**1.5.1. تعريف صافي الميزان التجاري:** هو عبارة عن الفرق بين قيم الصادرات وقيم الاستيرادات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة (البرزنجي وخوشناو، 2025: 19):

**2.5.1. أهمية الميزان التجاري:** تكمن أهميته في إجمالي الصادرات والاستيرادات من السلع، مما يسمح بقياس القدرة التنافسية للدولة مقابل منافسيها، إذ يشير الميزان التجاري الإيجابي، على

سبيل المثال إلى أنّ الصناعة فعالة للغاية، أي أنّ الشبكة التجارية فعالة بشكل خاص، وعلى النقيض من ذلك يشير الميزان التجاري السلبي المستمر إلى وجود عجز هيكلية نتيجة ضعف القدرة التنافسية للصادرات (صبيحي وعواد، 2023: 216-217).

**3.5.1. العلاقة بين صافي الميزان التجاري والنمو الاقتصادي:** تعتبر العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي من المواضيع الأساسية في الاقتصاد الكلي، إذ يعكس الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات والاستيرادات. والميزان التجاري الإيجابي يشير إلى تفوق الصادرات على الاستيرادات، مما يعزز الطلب على المنتوجات المحلية وينشط الإنتاج، ويدعم النمو الاقتصادي. أمّا الميزان السلبي فيدل على اعتماد كبير على الاستيرادات، ما قد يقلل الموارد الاستثمارية المحلية. كما يعزز الميزان التجاري الإيجابي احتياطات النقد الأجنبي ويساعد في تمويل المشاريع التنموية. لكنه لا يضمن النمو المستدام إذا لم ترافقه تحسينات في الكفاءة والإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك تتأثر العلاقة بأسعار السلع العالمية والسياسات التجارية، لذا يجب أن ترافقها سياسات اقتصادية متكاملة لتحقيق نمو مستدام (5: Assibey and Dikgang, 2020).

### 6.1. صافي الموازنة العامة

**1.6.1. تعريف الموازنة العامة:** يمكن تعريف الموازنة العامة على أنها خطة سنوية للحكومة تحدد الإيرادات والنفقات المخططة وعادة ما يتم تمريرها من قبل أعلى الهيئات الحكومية من أجل تحقيق أهداف محددة في نطاق الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة (المشهداني وآخرون، 2025، 199).

**2.6.1. أهمية الموازنة العامة:** تعد الموازنة العامة أداة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى الدخل والمعيشة والوصول إلى العمالة الكاملة، كما تساهم في استقرار النظام السياسي من خلال علاقة البرلمان بها كوسيلة رقابية لتعديل سياسات الحكومة. وتحقق الموازنة العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الدخل وفرض الضرائب التصاعدية لدعم الفئات الفقيرة وتقليل الفجوة الطبقية، إضافة إلى تأثيرها على السلوك الاستهلاكي للمجتمع. كما تصدر الموازنة بقانون يجعلها وثيقة تشريعية تنظم الإيرادات والنفقات والضرائب والقروض وفق القوانين النافذة، لتكون بذلك أداة مالية وقانونية مهمة في إدارة الشؤون المالية للدولة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (أحمد وحسين، 2023: 299).

**3.6.1. العلاقة بين صافي الموازنة العامة والنمو الاقتصادي:** أكدت المدرسة الكينزية وجود علاقة تأثير متبادلة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي، ويتجلى ذلك في دور الموازنة عبر أدواتها الإنفاقية عند تبني السياسة المالية الاستنسابية الموائمة للدورات الاقتصادية، إذ يتم اللجوء إلى إحداث عجز في الموازنة العامة لمجابهة فترات الكساد. وبمقتضى ذلك، فإن تراجع مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة وجود طاقات إنتاجية عاطلة وتراكم كميات من المخزون السلعي ستدفع الحكومة نحو تبني سياسة العجز المالي المقصود من خلال زيادة الانفاق العام المنتج للطلب الاستهلاكي والقوة الشرائية من خلال زيادة الطلب على عوائد عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المستقل فيزداد الإنتاج والاستخدام بفعل عمل المضاعف، ويستمر الأثر ليصل إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم إعادة التوازن الاقتصادي من جديد، وتستمر هذه الزيادات المتتالية وتعاد مرة أخرى بفعل الأثر الخاص للمعجل المولد لزيادة الدخل القومي وبذلك يتحقق النمو الاقتصادي في الاقتصاد (على وعداي، 2023: 30).

### 7.1. الاستقرار السياسي

**1.7.1. تعريف الاستقرار السياسي:** هو قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة، وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى (140: Abuseridze, 2020). ويعرف الاستقرار السياسي على أنّه ظاهرة تنتاب المؤسسات السياسية، والدستورية ذات الطبيعة المتغيرة، والمعقدة وتلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دوراً في تحقيقها (عبدالرضاء، 2024: 62). ويشير البنك الدولي إلى أنّ المدى المعياري للاستقرار السياسي يقع بين (-2.5 إلى +2.5)، إذ أنّ:

+2.5 أعلى مستوى من الاستقرار السياسي وأدنى مستويات العنف أو الإرهاب.  
 -2.5 أدنى مستوى من الاستقرار السياسي وأعلى مستويات العنف أو الإرهاب.  
**2.7.1. أهمية الاستقرار السياسي:** تتجسد أهمية الاستقرار السياسي في الآتي: تعزيز التنمية الاقتصادية، تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية، تعزيز التجارة الدولية، جذب الاستثمارات الأجنبية، زيادة فرص العمل، الحد من الفساد. (مجد ومراد، 2019: 219). (Abuseridze, 2020: 141)

**3.7.1. العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي:** تحظى العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، حيث تشير الدراسات إلى أن الاستقرار السياسي يشكل شرطاً أساسياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. ويوفر الاستقرار السياسي بيئة موثوقة تسمح بتخطيط السياسات الاقتصادية على المدى الطويل وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. وتشير الأبحاث إلى أن الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية متكررة تواجه صعوبات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة بسبب تزايد المخاطر السياسية، التي تؤدي إلى تقليل الإنتاجية وهروب رؤوس الأموال. علاوة على ذلك، يساهم الاستقرار السياسي في تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية وتحسين جودة الحوكمة، ما يدعم تطوير البنية التحتية الاقتصادية وتوفير الخدمات العامة الضرورية للنمو. كما أن الاستقرار يسهل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ويحد من الفساد، الأمر الذي يعزز من مناخ الأعمال ويشجع على الابتكار والتنافسية. لذلك فإن العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي علاقة طردية، حيث يؤدي زيادة الاستقرار إلى تحسن مؤشرات النمو، بينما يؤدي تدهور الوضع السياسي إلى إضعاف الاقتصاد (Sungur and Altiner, 2023: 165-166).

#### 8.1. الناتج المحلي الإجمالي

**1.8.1. تعريف الناتج المحلي الإجمالي:** ويعني إجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للبلد والتي ينتجها المواطنون المقيمون بالإضافة إلى المواطنين الأجانب خلال مدة زمنية محددة عموماً سنة (طه وخلف، 2021: 69)، وتم تعريفه أيضاً بأنه القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة من جانب المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقومون داخل الدولة أو الأجانب الذين يعملون داخل الدولة (كل ما يتم إنتاجه محلياً) (شهاب وآخرون، 2021: 95).

**2.8.1. أنواع الناتج المحلي الإجمالي:** هناك نوعان من الناتج المحلي الإجمالي، وهما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية، فالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هو عبارة عن (الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة لسنة معينة)، أو هو (الناتج المحلي الإجمالي المعدل لتأثيرات التضخم والمعروف باسم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). لذلك يقلل التضخم من القيمة الزمنية للنقود وكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في المستقبل، وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أقل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي غير المعدل لتأثيرات التضخم، وبالتالي يكون بأسعار السوق الحالية، ويُطلق عليه الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. إنَّ للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جميع دول العالم، وببساطة كلما ازداد الناتج المحلي الإجمالي، ازدادت مؤشرات الاقتصاد الكلي، مما ينعكس على الدخل الكلي الذي بدوره يزيد من دخول الأفراد ويعكس تنمية الاقتصاد ونموه (حجي، 2023: 18-19).

#### 9.1. النمو الاقتصادي

**1.9.1. تعريف النمو الاقتصادي:** يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع لدخل الفرد، وعلى هذا فإنَّ النمو الاقتصادي يشير إلى تحقيق زيادة مستدامة في متوسط دخل الفرد، مع التأكيد على أن تكون هذه الزيادة فعلية، وليست مجرد ارتفاعات في القيمة النقدية بسبب التضخم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحدث هذه الزيادة على مدى طويل لضمان استمراريته وتأثيرها الإيجابي على مستوى المعيشة (الطلبة، 2025: 17).

**2.9.1. أهمية النمو الاقتصادي:** تعد أهمية النمو الاقتصادي محورياً رئيسياً في السياسات الاقتصادية للدول، إذ يمثل النمو وسيلة فعالة لرفع مستويات الدخل وتحسين نوعية الحياة للمواطنين. فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي، زادت قدرة الدولة على تحقيق الرفاه الاجتماعي، من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يعد المؤشر الأساسي لقياس الأداء الاقتصادي. يساهم النمو الاقتصادي في تحسين قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل العام، مما ينعكس إيجابياً على جودة الحياة. كما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة نتيجة توسع الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، وبالتالي تقليل معدلات البطالة والفقر، وزيادة القوة الشرائية للأفراد. من جانب آخر، يمكن للدولة زيادة إيراداتها الضريبية دون الحاجة إلى فرض ضرائب إضافية، وذلك من خلال اتساع القاعدة الضريبية ونمو الأنشطة الاقتصادية. وهذا يوفر تمويلاً أكبر لبرامج التنمية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة، ويساهم في تعزيز العدالة الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، فإن النمو الاقتصادي المستدام يعد أساساً لتحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي، لأنه يقلل من التوترات الاجتماعية ويعزز من ثقة المواطنين بالدولة. كما يُشكل قاعدة قوية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، بفضل تحسن مناخ الأعمال والاستقرار المالي. وختاماً، فإن النمو الاقتصادي لا يقاس فقط من خلال الأرقام، بل من خلال قدرته على إحداث تحولات تنموية شاملة، تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ويضمن رفاه الأجيال القادمة ( Ghannili and Choiri, 2024: 64-65 ).

### 3.9.1. العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

1. **النمو السكاني:** يؤدي النمو السكاني إلى نمو القوة العاملة بصورة فعلية مما يؤدي إلى زيادة أعداد العمال المنتجين كما أن ارتفاع معدلات النمو السكاني تحدث زيادة في القوة الشرائية للسكان مما يؤدي إلى توسع حجم السوق ولكن يوجد هناك جدل في ما إذا كان النمو السكاني يؤثر إيجاباً أو سلباً على النمو الاقتصادي ويتوقف هذا التأثير على النظام الاقتصادي وقدرته على التوظيف واستيعاب قوة العمل الإضافية (المعماري والسبعوي، 2022: 218).
2. **الموارد الطبيعية:** تعد الموارد الطبيعية في المجتمع وقلتها أو وفرتها من أحد أهم محددات ارتفاع معدل النمو الاقتصادي كتوفر الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة والثروات المعدنية الأخرى و الموارد الطبيعية وتوفرها في بلد من البلدان لا يعني بضرورة حدوث نمو اقتصادي بل يرتبط ذلك بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (ابو شعبان، 2016: 21).
3. **الابتكار والتكنولوجيا:** يلعب الابتكار دوراً محورياً في رفع الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج، من خلال إدخال تقنيات حديثة وأساليب جديدة في التصنيع والخدمات. كما أنّ الاستثمار في البحث والتطوير يفتح آفاقاً جديدة للنمو طويل الأجل والتنافسية العالمية (عبدالرحيم، 2021: 31).
4. **البنية التحتية:** تعد البنية التحتية المتطورة عنصراً أساسياً في دعم النشاط الاقتصادي، إذ تضمن وسائل نقل فعالة وتوافر الكهرباء والاتصالات. وينعكس هذا على خفض تكاليف الإنتاج وتسهيل التوزيع، وتعزيز إنتاجية القطاعين العام والخاص (Zhang et al, 2024: 5).
5. **السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية):** تؤثر السياسات الحكومية في الاقتصاد عبر الضرائب، أسعار الفائدة، والإنفاق العام. فعند وجود سياسات مالية مرنة ونقدية منضبطة، يمكن تحفيز الطلب الكلي وتجنب التقلبات، مما يعزز بيئة مستقرة للنمو المستدام (عبدالرحيم، 2021: 33).
6. **الاستقرار السياسي والمؤسسي:** تعد الحكومات المستقرة ومؤسسات الدولة الفعالة عوامل ضرورية لجذب الاستثمارات ودعم النمو. إذ إنّ الاستقرار يقلل من المخاطر السياسية، ويعزز الثقة لدى المستثمرين، ويوفر بيئة مناسبة لوضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية (Rodrik et al, 2023: 1695).
7. **الانفتاح التجاري:** توفر التجارة الدولية فرصاً لتوسيع الأسواق وتصدير المنتجات محلياً وعالمياً، ما يدعم النمو الاقتصادي. كما يؤدي الانفتاح إلى نقل التكنولوجيا، زيادة الكفاءة من خلال المنافسة، وتعزيز التكامل في سلاسل القيمة العالمية (Doré and Teixeira, 2023: 8).

## المبحث الثاني: أثر المتغيرات الاقتصادية والسياسية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2023

1.2. صياغة انموذج المقدر: بعد أن يتم تحديد المتغيرات المتضمنة في الأنموذج القياسي الذي يتم تقديره، كما هي مستعرضة في أدناه يمكن صياغة معادلة (ARDL) بأعتبارها نموذج تعديل الخطأ غير المقيد (UECM) للفترتين القصيرة والطويلة الأجل وفقا للصيغة الأتية:

$$GDP = f (BMS, EXR, IN, IR, NTB, NBB, PS)$$

$$\Delta GDP_t = a_0 + B_1 GDP_{t-1} + B_2 BMS_{t-1} + B_3 EXR_{t-1} + B_4 IN_{t-1} + B_5 IR_{t-1} + B_6 NTB_{t-1} + B_7 NBB_{t-1} + B_8 PS + \sum_{j=1}^p \gamma_1 \Delta BMS_{it-j} + \sum_{j=1}^p \gamma_2 \Delta EXR_{it-j} + \sum_{j=1}^p \gamma_3 \Delta IN_{t-j} + \sum_{j=1}^p \gamma_4 \Delta IR_{t-j} + \sum_{j=1}^p \gamma_5 \Delta NTB_{t-j} + \sum_{j=1}^p \gamma_6 \Delta NBB_{t-j} + \sum_{j=1}^{q-1} \gamma_{ij} \Delta GDP_{t-j} + \theta_i ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

t = 2004، 2005..... إلى 2023 وهي المدة التي غطتها الدراسة الحالية البالغة (20) سنة.

GDP: المتغير التابع والذي يمثل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي).

المتغير التابع  $\Delta GDP$ : وهو الذي يمثل التغير الحاصل في النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي).

$a_0$ : يمثل الحد الثابت

$\varepsilon_t$ : يمثل حد الخطأ العشوائي، وهو يشمل جميع المتغيرات الأخرى غير داخلة في الانموذج والتي لها تأثير في المتغير التابع.

$B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6, B_7$ : تمثل معاملات العلاقة في الاجل الطويل.

$\gamma_1, \gamma_2, \gamma_3, \gamma_4, \gamma_5, \gamma_6, \gamma_7$ : تمثل معاملات العلاقة في الاجل القصير.

ECT: حد تعديل الخطأ، Error Correction Term

$p, q$ : عدد التخلفات الحاصلة في المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على التوالي.

المتغيرات المستقلة: أدناه إستعراض للمتغيرات المستقلة التي تضمنتها في الانموذج القياسي المقدر والتوقعات المسبقة للدراسة حول علاقتها بالمتغير التابع.

- عرض النقد الواسع: ويرمز له بـ(BMS)، ويتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع.

- سعر الصرف الاسمي: ويرمز له بـ(EXR)، ويتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع.

- معدل التضخم: ويرمز له بـ(IN)، ويتوقع أن يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع.

- سعر الفائدة: ويرمز له بـ(IR)، ويتوقع أن يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع.

- صافي الميزان التجاري: ويرمز له بـ(NTB)، ويتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع.

- صافي الموازنة العامة: ويرمز له بـ(NBB)، من المتوقع أن تكون علاقته مع المتغير التابع إما طردية أو عكسية، وذلك بحسب ما إذا كانت الموازنة تسجل فائضا أو عجزا.

- مؤشر الاستقرار السياسي: ويرمز له بـ(PS)، ويتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع.

2.2. إختيار الانموذج وتفسير النتائج القياسية المقدرة: لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع قامت الدراسة الحالية باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي ذات التوزيعات المتخلفة Autoregressive Distributed Lag Model لتحليل التكامل المشترك، لقياس أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

1.2.2. اختبار جذر الوحدة (UR) Unit Root Test: يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد درجة تكاملها وباستخدام اختبار فليبس بيرون (PP) Phillips - Perron، نظرا لما يتميز به من دقة وكفاءة عالية، خاصة بالعينات صغيرة الحجم. من خلال الجدول (1)، وقد تبين من اختبار (PP) بأن السلسلة الزمنية لمعدل النمو، عرض النقد الواسع وصافي الموازنة العامة ساكنة عند المستوى أي أنها متكاملة من (0)، سواء تضمن الإختبار المقدار الثابت أو اتجاه الزمن أو بدونهما. كما تبين من الجدول المذكور في أعلاه، بأن متغيرات سعر الصرف الاسمي، معدل التضخم، معدل الفائدة وصافي الميزان التجاري تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، مما يعني بأنها متكاملة من الدرجة

الأولى (1). بعد دراسة درجة تكامل المتغيرات والتي هي مزيج بين (0) و (1)، عليه، فإن الإختبار يساعد على إختيار الطريقة المناسبة لتقدير النموذج القياسي .

### جدول (1) نتائج إختبار جذر الوحدة

At Level								
		GDP	BMS	EXR	IN	IR	NTB	NBB
With Constant	t-Statistic	-5.8206	-12.1717	-2.0310	-1.8466	-1.4641	-2.9831	-3.2818
	Prob.	0.0000	0.0000	0.2729	0.3532	0.5409	0.0453	0.0227
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.5738	-7.9471	-1.8049	-2.0371	-2.5622	-3.0116	-3.4591
	Prob.	0.0000	0.0000	0.6831	0.5634	0.2987	0.1421	0.82
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4137	-5.5046	-0.5198	-1.8180	-0.8846	-1.5719	-2.7933
	Prob.	0.0000	0.0000	0.4850	0.0661	0.3265	0.1079	0.0064
At First Difference								
With Constant	t-Statistic	-	-	-6.0186	-6.1131	-6.0459	-6.0284	-
	Prob.	-	-	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-
With Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-6.1899	-6.0499	-5.9663	-5.9682	-
	Prob.	-	-	0.0000	0.0001	0.0001	0.0001	-
Without Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-6.0828	-6.1530	-6.0905	-6.0828	-
	Prob.	-	-	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الإختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12  
**2.2.2. إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (bound test):** بما أن النموذج الديناميكي المستخدم هو نموذج (ARDL)، وبما أن ذلك يستلزم التأكد من وجود علاقة متوازنة للفترة طويلة الأجل، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المتضمنة في النموذج المقدر فضلا عن وجود العلاقة القصيرة الأجل. بالإمكان إجراء إختبار التكامل المشترك باستخدام إختبار الحدود (bound test)، او يسمى بإختبار (F)، ومن ثم مقارنة إحصائية F المقدر بالقيم الحرجة (الجدولية).

### جدول (2) إختبار التكامل المشترك لـ (bound test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	21.42841	10%	1.92	2.89
K	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الإختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12  
تدل نتائج الإختبار في الجدول (2) على أن القيمة المحسوبة لإحصائية F وتبلغ (21.42841) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة في الانموذج عند مستويات المعنوية 1% و 5% و 10%. ونتيجة لذلك سيتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود التكامل المشترك، مما يعني أن المتغيرات المستقلة لها علاقة تكامل مشترك مع المتغير التابع، أي توجد علاقة متوازنة طويلة الأجل بين (GDP) و X's .

**3.2. تفسير نتائج الانموذج المقدر:** إن نتائج الثبات و الاستقرار و نتائج التكامل المشترك أساسان قويان ومنطقيان لتقدير النموذج، ولأجل قياس وتحليل النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2023)، تم الاعتماد على نموذج (ARDL) لإيجاد العلاقات والتاثيرات قصيرة وطويلة الأجل و تلخص النتائج على النحو الآتي :

### 1.3.2 تحليل نتائج انموذج ARDL

**1. تحليل النتائج في الأجل القصير:** يمكن تفسير النتائج بالشكل الآتي: يتضح من جدول (3) إشارات وقيم المعلمات في الأجل القصير وكالاتي:

- بالنسبة لعرض النقد الواسع والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى وجود إشارة موجبة لقيمة عرض النقد الواسع والتي بلغت (2.519128) وتدل على وجود علاقة طردية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0006) بين عرض النقد الواسع والنمو الاقتصادي، أي أن

الزيادة في عرض النقد الواسع بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (2.519128).

- وبالنسبة لسعر الصرف الاسمي والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى وجود إشارة موجبة لقيمة سعر الصرف الاسمي والتي بلغت (4.567456) وتدلل على وجود علاقة طردية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0457) بين سعر الصرف الاسمي والنمو الاقتصادي، أي ان الزيادة في سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة ستؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (4.567456). ويمكن ارجاع هذه العلاقة الطردية الى مايلي: (ارتفاع سعر الصرف الاسمي يحسن القدرة الشرائية للعملة المحلية، مما يقلل تكاليف الاستيراد والإنتاج، ويعزز استقرار الأسعار، وبالتالي يحفز الاستثمار والنمو الاقتصادي، إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية عبر تقليل مخاطر تقلبات العملة)، وقد تكون العلاقة عكسية في الحالات الآتية: (ارتفاع سعر الصرف يجعل صادرات العراق أغلى، مما يقلل من قدرتها على المنافسة في الخارج. كما يزيد تكاليف الإنتاج بسبب قلة الطلب، ويؤدي إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية وزيادة ديون الدولة، وكل هذا يضعف النمو الاقتصادي).

- أما بالنسبة لمعدل التضخم والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى أن الإشارة سالبة لقيمة معدل التضخم والتي بلغت (-0.032313) وتدلل على وجود علاقة عكسية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0088) بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي، أي أن الزيادة في معدل التضخم بوحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-0.032313).

- وأما بالنسبة لسعر الفائدة والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى أن الإشارة سالبة لقيمة سعر الفائدة والتي بلغت (-0.870704) وتدلل على وجود علاقة عكسية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0886) بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي، أي ان الزيادة في سعر الفائدة بوحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (0.870704).

- فيما يتعلق بصافي الميزان التجاري والنمو الاقتصادي: تشير النتائج الى ان الإشارة موجبة لقيمة صافي الميزان التجاري والتي بلغت (5.311369) وتدلل على وجود علاقة طردية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0029) بين صافي الميزان التجاري والنمو الاقتصادي، أي ان الزيادة في صافي الميزان التجاري بوحدة واحدة ستؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (5.311369).

- وفيما يتعلق بصافي الموازنة العامة والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى أن الإشارة سالبة لقيمة صافي الموازنة العامة والتي بلغت (-4.956596) وتدلل على وجود علاقة عكسية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0372) بين صافي الموازنة العامة والنمو الاقتصادي، أي أن الزيادة في صافي الموازنة العامة بوحدة واحدة (في حالة وجود العجز) ستؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-4.956596). ويمكن ارجاع العلاقة العكسية إلى مايلي: زيادة العجز ترفع الدين العام وتثقل كاهل المالية الحكومية، مما يحد من تمويل المشاريع التنموية، ويضعف ثقة المستثمرين، ما يؤدي إلى تقليل الاستثمار وتأجيل الإنفاق على القطاعات الحيوية، وكلها عوامل تؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي، (وقد تكون العلاقة طردية في الحالات الآتية: إن تحسن الميزانية العامة يزيد من قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية، ويوفر فائضًا للاستثمار في البنية التحتية والخدمات، مما يحفز النشاط الاقتصادي ويعزز الثقة في الاستقرار المالي، ويشجع الاستثمار الخاص، ويقلل الاعتماد على الاقتراض، بما يساهم في استدامة النمو الاقتصادي).

- أما فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى أن الإشارة موجبة لقيمة الاستقرار السياسي والتي بلغت (2.604786) وتدلل على وجود علاقة طردية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0000) بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، أي أن الزيادة في الاستقرار السياسي بوحدة واحدة ستؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (2.604786).

- وأما فيما يتعلق بحد تعديل الخطأ (ECT) والذي يسمى بمعامل سرعة التعديل ( speed of adjustment) والذي يحدد مدى وجود العلاقة متوازنة طويلة الأجل بين المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة. فإذا كانت قيمة المعامل ذات إشارة سالبة ولها تأثير معنوي، مما يعني وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إذ أن المتغير التابع يتجه ويقرب من القيمة المتوازنة وأن الانموذج المقدر يتسم بالإستقرارية. بناء على ذلك، بما أن القيمة المقدره لمعامل

(ECT) البالغة (-1.383893) هي سالبة ومعنوية إحصائياً وبقيمة احتمالية مساوية للصفر، وكما هو موضح في الجدول (3) عليه نستنتج بوجود علاقة متوازنة طويلة الأجل .

**2. تحليل النتائج في الأجل الطويل: يمكن تفسير النتائج بالشكل الآتي:** يتضح من جدول(3) إشارات وقيم المعلمات في الاجل الطويل وكالآتي:

- بالنسبة لعرض النقد الواسع والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى أنّ الإشارة موجبة لقيمة عرض النقد الواسع والتي بلغت (1.820320) وتدلل على وجود علاقة طردية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0002) بين عرض النقد الواسع والنمو الاقتصادي، أي أنّ الزيادة في عرض النقد الواسع بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (1.820320).

- وبالنسبة لسعر الصرف الاسمي والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى أنّ الإشارة موجبة لقيمة سعر الصرف الاسمي والتي بلغت (3.300439) وتدلل على وجود علاقة طردية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0417) بين سعر الصرف الاسمي والنمو الاقتصادي، أي أنّ الزيادة في سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (3.300439). ويمكن ارجاع هذه العلاقة الطردية إلى مايلي: (يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الإيرادات النفطية المقومة بالدولار، وعندما يرتفع سعر الصرف الاسمي، وتزداد الإيرادات النفطية المحولة إلى الدينار، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الرواتب والمشاريع واستيراد السلع، وهو ما يحفز الناتج المحلي الإجمالي ويعطي تأثيراً إيجابياً للنمو. ورغم أنّ ارتفاع سعر الصرف يزيد من تكلفة الاستيرادات التي تشكل غالبية السلع الاستهلاكية والرأسمالية في العراق، إلا أنّ تمويل الحكومة لهذه الاستيرادات من الإيرادات النفطية بالدولار يخفف من أثر الزيادة في التكلفة، مما يسمح بزيادة المعروض من السلع والخدمات ويسهم في دعم النمو الاقتصادي)، وقد تكون العلاقة عكسية في الحالات الآتية: ارتفاع سعر الصرف يزيد تكلفة الصادرات ويقلل تنافسيتها، كما يعزز الاعتماد على الاستيرادات ويضعف الإنتاج المحلي، مما يؤثر سلباً على القطاعات غير النفطية ويحد من الاستثمارات، بالإضافة إلى زيادة المخاطر الاقتصادية وعدم الاستقرار المالي، كل ذلك يعيق النمو الاقتصادي.

- أما بالنسبة لمعدل التضخم والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى أنّ الإشارة سالبة لقيمة معدل التضخم والتي بلغت (-0.023349) وتدلل على وجود علاقة عكسية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0080) بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي، أي ان الزيادة في معدل التضخم بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-0.023349).

- وأما بالنسبة لسعر الفائدة والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى أنّ الإشارة سالبة لقيمة سعر الفائدة والتي بلغت (-0.629170) وتدلل على وجود علاقة عكسية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0856) بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي، أي ان الزيادة في سعر الفائدة بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (0.629170).

- فيما يتعلق بصافي الميزان التجاري والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى ان الإشارة موجبة لقيمة صافي الميزان التجاري والتي بلغت (3.837990) وتدلل على وجود علاقة طردية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0017) بين صافي الميزان التجاري والنمو الاقتصادي، أي أنّ الزيادة في صافي الميزان التجاري بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (3.837990).

- وفيما يتعلق بصافي الموازنة العامة والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى أنّ الإشارة سالبة لقيمة صافي الموازنة العامة والتي بلغت (-3.581631) وتدلل على وجود علاقة عكسية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0300) بين صافي الموازنة العامة والنمو الاقتصادي، أي أنّ الزيادة في صافي الموازنة العامة بوحدة واحدة (في حالة وجود العجز) ستؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-3.581631). ويمكن ارجاع العلاقة العكسية إلى مايلي: إنّ استمرار العجز يسبب زيادة الدين العام وتكاليف سداه، مما يقلل الأموال المتاحة للاستثمار في المشاريع المهمة. هذا يؤثر على استقرار الاقتصاد ويضعف ثقة المستثمرين، مما يقلل فرص الاستثمار ويزيد الضغوط المالية، وكل ذلك يبطئ النمو الاقتصادي المستدام. (وقد تكون العلاقة طردية في الحالات الآتية: إنّ تحسن الموازنة يساعد الحكومة على تمويل المشاريع الهامة، ويوفر أموالاً

لتقليل الدين، مما يجعل الاقتصاد أكثر استقرارًا ويزيد ثقة المستثمرين، ويقلل الحاجة للاقتراض وكل ذلك يدعم نمو الاقتصاد بشكل مستمر)

- أما فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي: تشير النتائج إلى أنّ الإشارة موجبة لقيمة الاستقرار السياسي والتي بلغت (1.882216) وتدل على وجود علاقة طردية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي بـ (0.0000) بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، أي أنّ الزيادة في الاستقرار السياسي بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (1.882216).

جدول (3) نتائج تقدير نموذج (ARDL) في الأجلين القصير والطويل

Variables	Short-run		Long-run	
	Coefficient	Prob	Coefficient	Prob
BMS	2.519128	0.0006	1.820320	0.0002
EXR	4.567456	0.0457	3.300439	0.0417
IN	-0.032313	0.0088	-0.023349	0.0080
IR	-0.870704	0.0886	-0.629170	0.0856
NTB	5.311369	0.0029	3.837990	0.0017
NBB	-4.956596	0.0372	-3.581631	0.0300
PS	2.604786	0.0000	1.882216	0.0000
الحد الثابت C	-25.15304	0.1128	-18.17556	0.1084
CoIntEq(-1)	-1.383893	0.0000		
R-squared	0.869593			
Adjusted R-squared	0.779938			
F-statistic	9.699343			
Prob(F-statistic)	0.000039			

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

### 2.3.2. الإختبارات الإحصائية

- اختبار (F): بما أن قيمة (F) المحسوبة للأنموذج المقدر البالغة (9.699343) وبدلالة إحصائية (0.000039) وهي أقل من (0.05) وكما هو موضح في الجدول (3) لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على أنّ معاملات المتغيرات التوضيحية مساوية الى الصفر، أي ليس للمتغيرات التوضيحية أي تأثير في التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. لذا نستنتج بأنّ للمتغيرات التوضيحية معا تأثيرا معنويا في المتغير التابع. ان هذه النتيجة تشير الى جودة توفيق النموذج المقدر.

- اختبار معامل التحديد ( $R^2$ ) ومعامل التحديد المعدل ( $Adjusted R^2$ ): إنّ قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت (86.9%) وكذلك قيمة معامل التحديد المعدل ( $Adjusted R^2$ ) بلغت (77.9%)، وكما هو موضح في جدول (3)، مما يعني أنّ (77.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) تعزى إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج. مما يدل على جودة استخدام انموذج وحسن التقدير.

### 3.3.2. الإختبارات القياسية

- اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لقيم البواقي لأنموذج المقدر: تم استخدام ما يسمى باختبار (LM) لاختبار الارتباط الذاتي لقيم حد الخطأ للأنموذج المختار المقدر، تشير النتائج المدرجة في الجدول (4) بان للقيمة المتخلفة للبواقي للأنموذج المقدر تأثير غير معنوي احصائيا لان القيمة الاحتمالية ل (F-statistic) البالغة (0.9617) أكبر من (0.05)، الأمر الذي يؤدي الى قبول فرضية العدم  $H_0$  التي تؤكد بعدم وجود ارتباط بين قيم  $u_{it}$  ، وبذلك نستنتج بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لقيم حد الخطأ. كما هو موضح أدناه:

جدول (4) نتائج اختبار الارتباط الذاتي لقيم البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.039152	Prob. F(2,14)	0.9617
Obs*R-squared	0.155737	Prob. Chi-Square(2)	0.9251

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

- اختبار عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity Test) لقيم البواقي لأنموذج المقدر: تشير نتائج اختبار عدم تجانس التباين الى عدم معنوية هذا الاختبار عند مستوى المعنوي 5%، لأنّ القيمة الاحتمالية ل (F-statistic) البالغة (0.9769) أكبر من (0.05)، وفقا لإختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) وقبول فرضية العدم، اي أنّ الانموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، اي أنّ التباين متجانس بين قيم حد الخطأ. كما هو موضح في الجدول (5):

جدول (5) نتائج اختبار عدم تجانس التباين لقيم البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.295941	Prob. F(11,16)	0.9769
Obs*R-squared	4.733746	Prob. Chi-Square(11)	0.9434
Scaled explained SS	2.705443	Prob. Chi-Square(11)	0.9941

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

- اختبار مشكلة التشخيص (Ramsey Reset Test): يؤكد على استقرار هيكل الانموذج المعتمد، لأن القيمة الاحتمالية هي أكبر من مستوى معنوية (5%) إذ بلغت (0.1642)، أي أنّ صياغة الانموذج لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة صحيحة. كما هو موضح في الجدول (6).

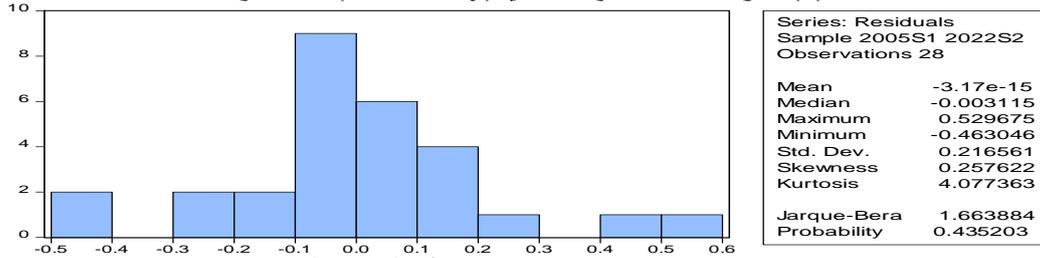
جدول (6) اختبار مشكلة التشخيص

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: Y Y(-1) Y(-2) BMS BMS (-1) EXR IN IR NTB NTB (-1) NBB NBB (-1) PS C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	1.434828	24	0.1642
F-statistic	2.058732	(1, 24)	0.1642

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test): إنّ الاختبار المستخدم هو اختبار [Jarque-Bera (JB)]. وفقا لهذا الاختبار وبما أنّ القيمة الاحتمالية (JB) المحسوبة البالغة (0.435203) أكبر من (0.05)، عليه نتمكن من قبول فرضية العدم (H<sub>0</sub>) القائلة بأنّ قيم البواقي موزعة توزيعا طبيعيا. وكما هو موضح في الجدول (7).

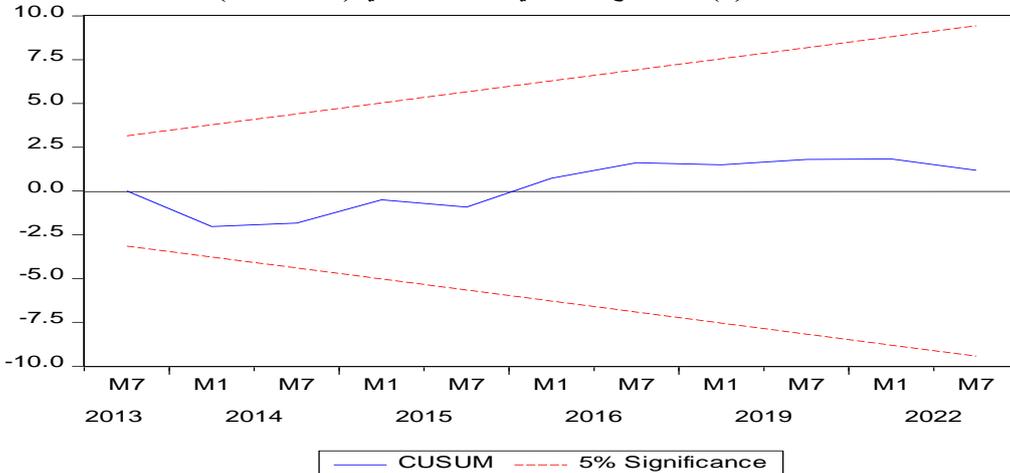
جدول (7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Normality) للانموذج المقدر



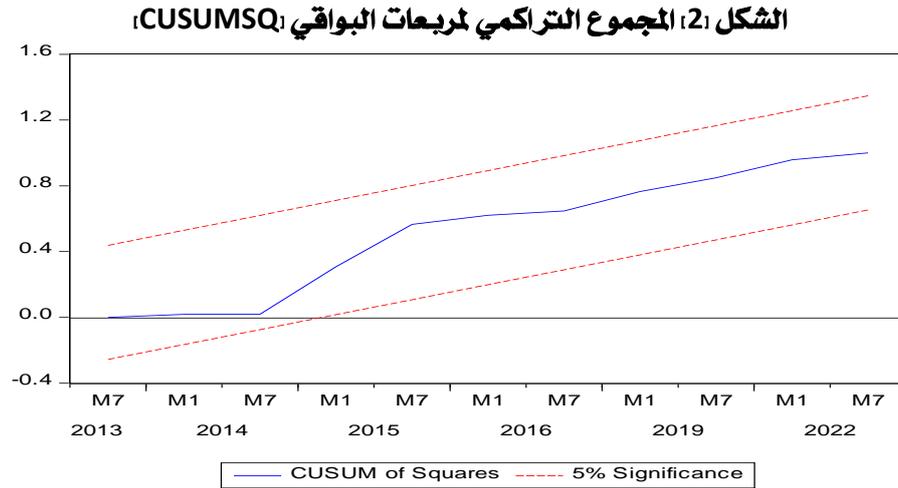
المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج (Stability Test): يظهر من الشكلين (1) و (2) وهما الاختبار التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) اللذان وقعتا ضمن نطاق الحدود الحرجة لمستوى معنوي 5% إذ أنّ الاحصائيتين لم تخرجا عن خط النطاقين الأدنى والأعلى مما يدل على وجود استقرار بين متغيرات الدراسة كذلك عدم وجود اي تغير هيكلي في البيانات المستخدمة في الانموذج.

الشكل (1) المجموع التراكمي لتكرار البواقي (CUSUM)



المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12



### الاستنتاجات والمقترحات

#### الاستنتاجات: في ضوء التحليلات السابقة أمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- أثبتت نتائج الاختبارات تحقق فرضية البحث، والتي تتمثل بوجود أثر معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع.
- 2- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) أن بعض بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى (Level)، إلا أنها كانت مستقرة عند الفرق الأول بحسب اختبار فيليبس - بيرون (PP).
- 3- يشير اختبار التكامل المشترك (CO-Integrations) باستخدام اختبار (Bound test) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- 4- أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين عرض النقد بالمعنى الواسع والنمو الاقتصادي، تدل هذه النتيجة على أن زيادة عرض النقد تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي، مما يعكس دور السيولة في دعم النمو الاقتصادي.
- 5- تشير النتائج إلى أن العلاقة بين سعر الصرف الاسمي والنمو الاقتصادي كانت طردية ومعنوية مما يعني أن ارتفاع قيمة الدينار يعزز النمو الاقتصادي عبر خفض كلفة الاستيراد وتحفيز استقرار الأسعار، مما يدعم النشاط الاقتصادي.
- 6- بينت النتائج إلى أن العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي كانت عكسية ومعنوية بمعنى أن ارتفاع معدل التضخم في العراق يعرقل النمو الاقتصادي، بسبب تآكل القوة الشرائية وزيادة عدم اليقين الاقتصادي.
- 7- أكدت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي، وفق المنظور الكينزي، أن ارتفاع سعر الفائدة يزيد كلفة الاقتراض ويقلل الاستثمار والإنفاق، مما يضعف الطلب الكلي ويؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي.
- 8- عكست النتائج وجود علاقة بين صافي الميزان التجاري والنمو الاقتصادي وجود علاقة طردية ومعنوية، مما يعني أن التحسن في صافي الميزان التجاري (زيادة الصادرات أو تقليل الاستيراد) يعزز النمو الاقتصادي عبر زيادة الإيرادات ودعم الإنتاج المحلي.
- 9- بينت النتائج أن العلاقة بين صافي الموازنة العامة والنمو الاقتصادي كانت عكسية ومعنوية، في ظل معاناة العراق من عجز في الموازنة العامة، تدل هذه النتيجة على أن تفاقم العجز يزيد من الضغوط المالية، مما يحد من قدرة الحكومة على دعم الاستثمار والخدمات الأساسية، وبالتالي يعيق النمو الاقتصادي.
- 10- أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية معنوية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، مما يدل على أن زيادة الاستقرار السياسي في العراق تساهم بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خلق بيئة مناسبة للاستثمار والتنمية المستدامة.

### المقترحات: في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح الآتي:

- 1- التوسع المدروس في عرض النقد لدعم النشاط الاقتصادي، مع تبني سياسات نقدية متوازنة تركز على مراقبة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار، إضافة إلى خفض أسعار الفائدة بشكل محسوب لتعزيز الاستثمار والإنفاق، بما يحقق النمو الاقتصادي دون المساس بالاستقرار المالي.
- 2- ينبغي تحسين إدارة الموازنة العامة عبر ضبط الإنفاق وزيادة الإيرادات لتقليل العجز، مع تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وتركيزه على المشاريع التنموية ذات العائد الاقتصادي المرتفع، وتبني سياسات مالية تشجع الاستثمار وتقلل الاعتماد على الاقتراض.
- 3- دعم الصادرات وتنويع الاقتصاد يقلل الاعتماد على الاستيراد ويحسنان صافي الميزان التجاري، مع تطوير البنية التحتية اللوجستية والتجارية لتسهيل حركة التجارة وزيادة التنافسية، إلى جانب تحفيز الإنتاج المحلي لتعزيز القدرة التصديرية وتقليل العجز التجاري.
- 4- تعزيز الاستقرار السياسي من خلال تقوية حكم القانون ومكافحة الفساد، دعم الشفافية والمشاركة المجتمعية لبناء ثقة المستثمرين، وتعزيز الأمن لضمان مناخ استثماري مستدام يشجع النمو الاقتصادي.

### REFERENCES :

### المصادر:

1. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2004-2023).
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم التجارة الخارجية، احصائيات سنوية للمدة (2004-2023).
3. البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية: الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب - العراق (2004-2023). تم الاسترجاع من <https://info.worldbank.org/governance/wgi/>
1. ابو شعبان، همام وائل محمد (2016). اثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية لدول عربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
2. حسين، نمارق قاسم (2017). قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2015، اطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
3. الطلبة، الشيخ إسماعيل (2025). تقييم اثر ترقية الصادرات على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية دراسة حالة موريتانيا، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
4. عبدالرحيم، وميض كريم (2021). أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات في النمو الاقتصادي (العراق حالة دراسية)، دبلوم العالي، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
1. ابراهيم، مهند اسماعيل والجابري، قصي عبود فرج (2024). قياس أثر الموازنة الاتحادية على سعر الصرف في العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ( ARDL ) للمدة (2004-2021)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (83).
2. أبو خطوة، يونس علي أمية و ابو خزام، طارق مجد سالم (2023). أثر عرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية للفترة من (1980-2019)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-المانيا، العدد (27).
3. أحمد، حاتم كريم وحسين، عبدالرزاق حمد (2023). واقع إيرادات الموازنة العامة الاتحادية العراقية في ظل جائحة كورونا، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (78).
4. احمد، لاوين رفيق وعمر، لقمان عثمان (2023). قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالية في عرض النقد للعراق للمدة (2021-2023)، مجلة تنمية الرافيدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد (42)، العدد (139).
5. البرزنجي، غريب جعفر نوري وخوشناو، صباح صابر (2025). تحليل وقياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2023، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (85).
6. حجي، إدريس رمضان (2023). قياس وتحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2005-2022، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد (21)، العدد (79).
7. الحمداني، احمد شهاب وآخرون (2018). قياس أثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة 2005-2015، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العراق، العدد (30).

8. شهاب، خالد ارحيل وآخرون (2021). قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين للمدة 2000-2019، مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهدين، العراق، المجلد (2)، العدد (2).
9. صبحي، ماهر ماجد وعواد، خالد روكان (2023). أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (78).
10. طه، حسام الدين وخلف، حسن زيدان (2021). قياس وتحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة 1990-2018، مجلة دراسات الأعمال والإدارة، المركز الكندي للبحوث والتطوير، المملكة المتحدة، المجلد (3)، العدد (2).
11. عبدالرضا، اسعد طارش (2024). العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي: دراسة حالة العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (68).
12. علي، فلاح خلف وعداي، نور شدهان (2023). العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في العراق: مرتكزات الاصلاح الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، عدد خاص.
13. مجد، بن يطو ومرداد، بلكعيبات (2019). الاستقرار السياسي كضمان محفز لجلب الاستثمارات-دراسة قانونية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد (12)، العدد (1).
14. المشهداني، احمد اسماعيل عبد وآخرون (2025). أثر صافي الموازنة العامة والحساب الجاري على الـ(GDP) في العراق للمدة (2004-2023)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العدد (7).
15. المعماري، صلاح حنظل احمد والسبعواوي، عبدالله خضر عبطان (2022). تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2020)، مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهدين، المجلد (3)، العدد (3).
1. Abuseridze, G. (2020). Political stability and trade agreements. Bulletin of the Georgian National Academy of Sciences, Volume (14), Issue (4). Georgian National Academy of Sciences, Georgia.
2. Ademola, O., Alalade, S., Ogbemor, P., and Aworinde, O. (2023). Interest rates and real economic growth in Nigeria: Empirical investigation from autoregressive distributed lag model. International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, United States, Volume (11), Issue (6).
3. AlHarbi, A., Smith, J., & Khan, M. (2024). Money supply, banking and economic growth: A cross-country analysis. International Journal of Economics and Financial Issues, Volume (14), Issue (1), Redfame Publishing, United Arab Emirates.
4. Alsharif, N. Z., and El-Ghattis, N. (2022). The impact of political stability on employment rates in developing countries. Journal of Development Policy and Practice, Volume (7), Issue (1), SAGE Publications, India.
5. Alshukri, M. S. S., and Ali, N. A. H. H. (2022). Analysis of the relationship between the exchange rate and economic growth in Iraq for the period 2004–2020. Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Volume (24), Issue (2), Administration and Economics at the University of Al-Qadisiyah, Iraq.
6. Chikwira, C., and Jahed, M. I. (2024). Analysis of Exchange Rate Stability on the Economic Growth Process of a Developing Country: The Case of South Africa from 2000 to 2023. Economies, Multidisciplinary Digital Publishing Institute, Switzerland, Volume (12), Issue (11).
7. Doré, N. I., and Teixeira, A. A. C. (2023). Empirical literature on economic growth, 1991–2020: Uncovering extant gaps and avenues for future research. SAGE Open, United States Volume (13), Issue (1).
8. Ekinci, R., Tüzün, O., and Ceylan, F. (2020). The relationship between inflation and economic growth: Experiences of some inflation-targeting countries, Volume (24), Issue (1), Financial Studies.
9. Ghannili, F., and Choiri, M. (2024). The Impact of Key Sectors on Economic Growth: A Cross-Country Analysis. Jurnal Ekonomi Pembangunan, Faculty of Economics, Universitas Sriwijaya, Indonesia, Volume (22), Issue (2).
10. Hendika, K. M., & Setyowati, E. (2022). Analysis of the effect of credit interest rates, gross domestic product, and inflation on domestic investment in Indonesia in 2000–2021. International Journal of Islamic Economics, Volume (4), Issue (1), Center for Islamic Economics and Finance Studies, Muhammadiyah University of Surakarta, Indonesia.
11. Inam, U. (2014). Money supply and economic growth in Nigeria: An econometric analysis (1985-2011). Journal of Economics and Sustainable Development, Volume (5), Issue (12), China.

12. Islam, Muhammad Ariful (2013). Impact of inflation on import, International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Science Publishing Group (based in New York, NY), Volume (1), Issue (6).

13. Maiga, Y. (2024). Impact of inflation on economic growth: Evidence from Tanzania. Journal of Agricultural Studies, Volume (12), Issue (2), Macrothink Institute, United States of America.

14. Majeed, H., L. (2022). Analyzing and Measuring the Impact of Exchange Rate Fluctuations on Economic Growth in Iraq for the Period (2004-2022), Journal of Kurdistan for Strategic Studies, Volume (7), Issue (2). Sulaimani, Iraq.

15. Osei-Assibey, K., and Dikgang, O. (2020). International trade and economic growth: The nexus, the evidence, and the policy implications for South Africa. The International Trade Journal, Texas A&M International University, United Kingdom, Volume (34), Issue (6).

16. Rodrik, D., Subramanian, A., and Trebbi, F. (2023). Institutions and economic development: New measurements and evidence. Empirical Economics, Germany, Volume (65).

17. Sungur, O., and Altner, A. (2023). The Effect of Democracy and Political Stability on Economic Growth: Empirical Evidence from BRICS-T Countries (2002–2020). Sosyoekonomi, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Süleyman Demirel University, Volume (31), Issue (1).

18. Zhang et al. (2024). Assessing the impact of infrastructure financing on economic growth in emerging markets. Journal of Infrastructure, Policy and Development, United States Volume (8), Issue (15).

1. Dahlquist, J. and Knight, R. (2022). Principles of Finance, RICE university, Texas, USA.

### الملحق: البيانات الأولية للدراسة

#### جدول 1: البيانات الأولية لصافي الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2023

السنوات	الصادرات (مليون دولار)	الاستيرادات (مليون دولار)	سعر الصرف الاسمي	الصادرات (مليون دينار)	الاستيرادات (مليون دينار)	صافي الميزان التجاري
2004	17,810	21,302	1453	25,877,930	30,951,806	-5,073,876.0
2005	23,697.4	23,532	1469	34,811,480.6	34,568,508	242,972.6
2006	30,529.4	22,009	1467	44,786,629.8	32,287,203	12,499,426.8
2007	39,587	19,556	1255	49,681,685	24,542,780	25,138,905.0
2008	63,726	35,012	1193	76,025,118	41,769,316	34,255,802.0
2009	39,430.4	41,512	1170	46,133,568	48,569,040	-2,435,472.0
2010	51,763.6	43,915	1170	60,563,412	51,380,550	9,182,862.0
2011	79,680.5	47,803	1170	93,226,185	55,929,510	37,296,675.0
2012	94,208.6	59,006	1166	109,847,227.6	68,800,996	41,046,231.6
2013	90,586.7	63,320	1166	105,624,092.2	73,831,120	31,792,972.2
2014	85,369.5	58,602	1188	101,418,966	69,619,176	31,799,790.0
2015	51,337.5	47,467	1190	61,091,625	56,485,730	4,605,895.0
2016	41,298.3	34,208	1190	49,144,977	40,707,520	8,437,457.0
2017	57,559.1	38,066	1190	68,495,329	45,298,540	23,196,789.0
2018	86,359.9	46,416	1190	102,768,281	55,235,040	47,533,241.0
2019	80,211.4	57,581	1190	95,451,566	68,521,390	26,930,176.0
2020	46,863.2	48,293	1190	55,767,208	57,468,670	-1,701,462.0
2021	73,083.8	40,849	1460	106,702,348	59,639,540	47,062,808.0
2022	118,044.8	55,194	1460	172,345,408	80,583,240	91,762,168
2023	99,149.2	65,826	1324	131,273,540.8	87,153,624	44,119,916.8

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم التجارة الخارجية، احصائيات سنوية للمدة (2004-2023).

2. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2004-2023).

#### جدول 2: البيانات الأولية لصافي الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2023

السنوات	الإيرادات العامة (مليون دينار)	النفقات العامة (مليون دينار)	صافي الموازنة العامة (مليون دينار)
2004	32,988,851	32,117,491	871,360
2005	40,502,890	26,375,175	14,127,715
2006	49,232,349	38,806,679	10,425,670
2007	52,046,698	39,031,232	13,015,466
2008	80,252,182	59,403,374	20,848,808
2009	55,209,353	55,589,721	(380,368)
2010	69,521,117	70,134,204	(613,087)
2011	99,998,776	78,757,667	21,241,109
2012	119,466,403	105,139,575	14,326,828
2013	113,767,195	119,127,556	(5,360,361)
2014	105,386,623	112,192,126	(6,805,503)
2015	66,470,252	70,417,515	(3,947,263)
2016	54,409,270	73,571,040	(19,161,770)
2017	77,335,955	75,490,115	1,845,840

قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي

25,696,645	80,873,189	106,569,834	2018
(4,156,528)	111,723,523	107,566,995	2019
(12,882,754)	76,082,443	63,199,689	2020
6,231,805	102,849,659	109,081,464	2021
44,737,855	116,959,582	161,697,437	2022
(6,754,370)	142,435,636	135,681,266	2023

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2004-2023).

جدول 3: البيانات الاولية لبعض متغيرات الدراسة في العراق للمدة 2004-2023

السنوات	عرض النقد الواسع (مليون دينار)	معدل التضخم	سعر الفائدة	الاستقرار السياسي	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)
2004	11,498,148	26.90	8	-3.18	101,845,262
2005	14,659,350	36.96	7.1	-2.69	103,551,403
2006	21,050,249	53.23	7.7	-2.83	109,389,941
2007	26,919,996	30.91	12.3	-2.77	111,455,813
2008	34,861,927	2.70	11.1	-2.47	120,626,517
2009	45,355,289	(2.80)	8.83	-2.17	124,702,075
2010	60,289,168	2.44	7.09	-2.24	132,687,029
2011	72,067,309	5.60	6.84	-1.85	142,700,217
2012	75,336,128	6.09	6.78	-1.93	162,587,533
2013	87,526,585	1.88	6.61	-2.01	174,990,175
2014	90,566,930	2.24	6	-2.48	178,951,407
2015	82,438,712	1.39	5.76	-2.25	183,616,252
2016	87,941,853	0.56	5.65	-2.30	208,932,110
2017	92,857,047	0.18	5.53	-2.30	205,130,067
2018	95,390,725	0.37	5.29	-2.52	210,532,887
2019	103,441,131	(0.20)	5.15	-2.61	222,141,230
2020	119,906,260	0.57	5.16	-2.47	195,402,550
2021	139,885,978	6.04	4.75	-2.38	198,496,541
2022	168,291,372	4.99	5.09	-2.41	213,490,487
2023	177,772,164	4.50	4.93	-2.41	207,223,350

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2004-2023).
2. البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية: الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب - العراق (2004-2023).